

أساسي هي أمر يهم الشعب الأميركي». وأفاد ميلر في تغريدة نشرها لاحقاً بأن «مسؤولون في مؤتمر الحزب الجمهوري يقولون الآن إن القرار ليس نهائياً، ولا يزالون ينظرون في الخيارات بشأن التقطيع الإعلامية»، وأجبَّ ترامب على إلقاء تجمعاته الانتخابية جراء الوباء الذي يودي بأكثر من ألف الأميركي يومياً.

(فرانس برس)

بإمكانهم حضور الفعاليات». لكن شبكة سي إن إن نقلت عن مسؤول في الحزب الجمهوري قوله إنه سيتم بث عملية التصويت لتسمية ترامب رسمياً مباشرة عبر الإنترن特. وقال رئيس رابطة مراسلي البيت الأبيض، زكي ميلر: «هذا قرار غير حكيم، على الحزب الجمهوري ومؤتمر الحزب الجمهوري إعادة النظر فيه». وأضاف أن «تسمية مرشح الرئاسة لحزب

في تصوره. وقال متحدث باسم المؤتمر لصحيفة «أركانساو ديموكراتيك غازيت»: «نخطط لتكون كل أنشطة (مدينة) تشارلوت مغلقة أيام وسائل الإعلام؛ من الجمعة 21 حتى الإثنين 24 آب/أغسطس نظراً للقيود الصارمة المفروضة في الولاية». وأضاف: «نعمل ضمن المعايير المحددة لنا من قبل الولاية والإرشادات المحلية، في ما يتعلق بعدد الأشخاص الذين

ذكرت تقارير إخبارية أميركية أنه سيتم منع الإعلاميين من حضور المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري، المزمع عقده في ولاية كارولاينا الشمالية في وقت لاحق الشهر الجاري لترشيح الرئيس الأميركي دونالد ترامب رسمياً للانتخابات المقبلة. وأجبَّ ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجدَّ ترامب على إلغاء جزء من المؤتمر الذي كان من المقرر عقده في فلوريدا

تمييز الإعلام المصري على أساس النوع

لم يعد ممكناً للإعلام المصري أن ينفي تمييزه على أساس النوع الاجتماعي، بعدما فضحت تغطيات قضايا التحرش والاعتداء الجنسي، وقضايا فتيات «تيك توك»، وقفوا الإعلام مع الذكور ضد النساء، بل تحريره على المتهمين

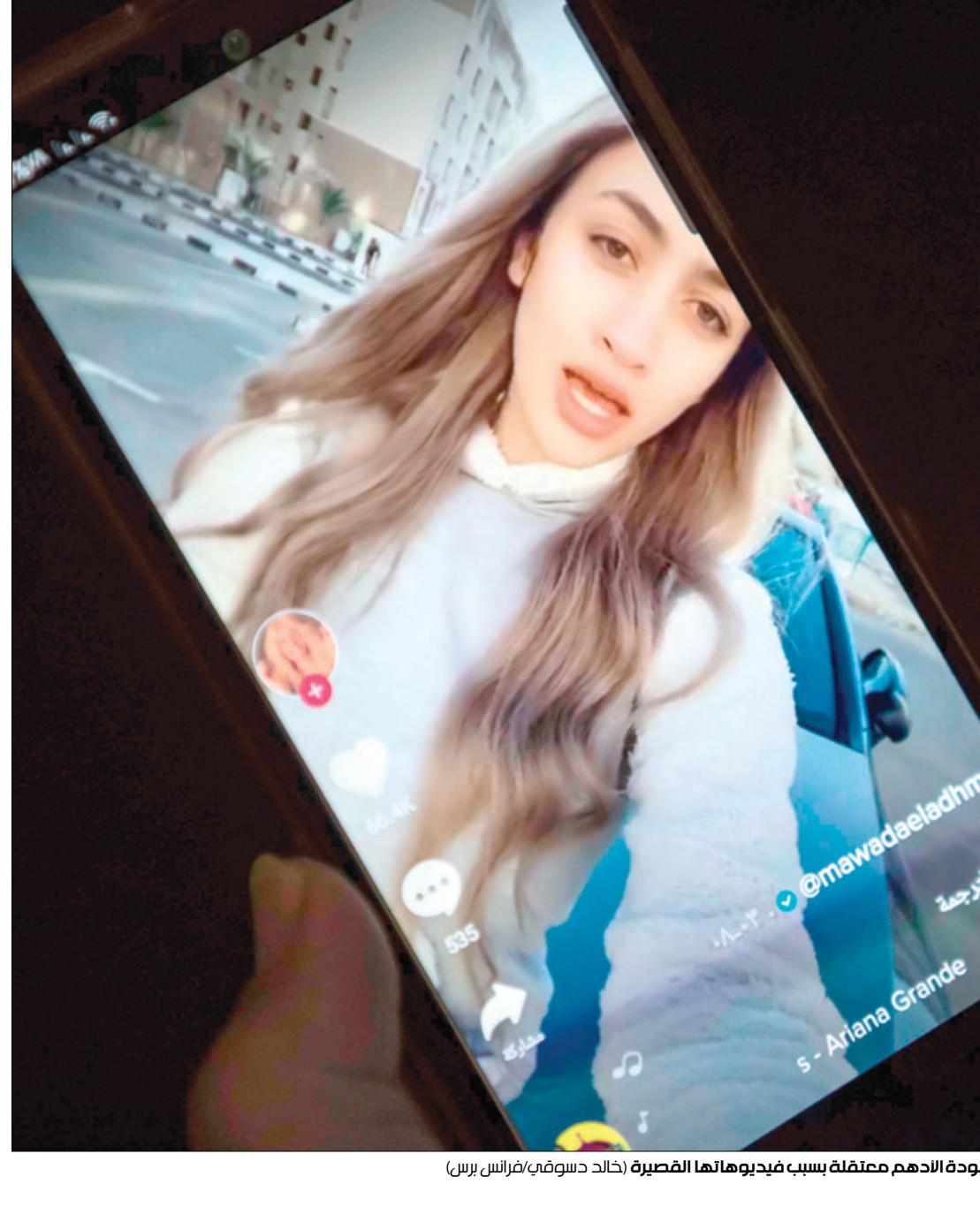
لتعليمات النائب العام، لكن القانون ينص على أن الصحف ملزمة في حالة نشرها حكماً ابتدائياً أو استئنافياً بالصورة أو بدوتها، أن تنشر نفس الحكم إذا تغير في الشخص، لكن بعضهم يعارض مبدأ نشر الصور، ما دام لم يصدر حكماً نهائياً على المتهمين، إعمالاً للقانونية القانونية التي تنص على أن «المتهم بريء حتى ثبت إدانته»، وأن نشر صورة المتهم في الصحف يعتبر عقوبة إضافية، ذات مردود عكسي.

ويبقى الاستثناء الوحيد في القانون الذي يحظر نشر صور المتهمين، في المادة رقم 116 في قانون الطفل المصري رقم 12 لسنة 1996، والتي تنص على «عاقبت من يعرّفه بالجريمة أو الاتقاء بنشر صورة تعبرية عن المتهمن، ما دام لم يصدر حكماً نهائياً على المتهمين، إعمالاً للقانونية القانونية التي تنص على أن «المتهم بريء حتى ثبت إدانته»، وأن نشر صورة المتهم في الصحف

يعتبر عقوبة إضافية، ذات مردود عكسي. يحظر نشر صور المتهمين، في المادة رقم 116 في قانون الطفل المصري رقم 12 لسنة 1996، والتي تنص على «عاقبت من يعرّفه بالجريمة أو الاتقاء بنشر صورة تعبرية عن المتهمن، ما دام لم يصدر حكماً نهائياً على المتهمين، إعمالاً للقانونية القانونية التي تنص على أن «المتهم بريء حتى ثبت إدانته»، وأن نشر صورة المتهم في الصحف

وعم ذلك، فقد تم نشر صور المتهمة منة عبد العزيز (17 عاماً)، الشهيرة بـ«أيي» وهي إحدى فتيات «تيك توك» أيضاً والتي تعرّفت للاغتصاب وتم تصويرها عارية، وأمر النائب العام المصري، استبدال الحبس الاحتياطي لها بأحد التدابير المنصوص عليها بــ201 من قانون الإجراءات الجنائية بمثيل، وهو إزامها بعدم مبارحة أحد مراكز الاستضافة الجديدة بمشروع وزارة التضامن الاجتماعي».

حيث تم نشر صورة نشر نص التحققات مع المتهمات أمام النيابة، وبالخلافة لقانون، والحرص على الحصول على تصريحات من أهاليهن ومحاميهن، في حين أن القضايا المتهم فيها ذكر، لا يطرق الإعلام لها، ولا يعرف أحد أسماء المحامين المدافعين عنهم، ولا ما تم في التحققات ولا أقوالهم أمام النيابة، ولا حتى في جلسات محاكمتهم، وفي هذا مثال صارخ أيضاً، ينشر نص التحققات مع المتهمة المشهورة بـ«شيري هائم»، وابنته، في التحققات أمام النيابة، وكذلك الراقصة سما المصري، وبعض فتيات «تيك توك»، وذلك على الرغم من أن القاعدة القانونية في مصر تنص على «سرية التحققات الابتدائية، وعلانية المحاكمات؛ إذ ابْتُغَ المشرع من مبدأ سرية التحققات الابتدائية في نصوص قانون الإجراءات الجنائية، ضمن سير التحقيق في محاربة الطبعي، وعدم المساس بمصالح الأفراد بغير مقتضى، واعتبار إجراءات التحقيق إنها والناتج التي تسرُّ عنها من الأسرار، وذلك وفقاً لما جاءت به المذكرة الإيضاحية للقانون».



مودة الأدهم معتملة بسبب فيديوهاتها المقصورة (خالد دسوقي/فرانس برس)

استقاء الأخبار من مواقع التواصل: دراسة تحلل السلبيات

وائل سلطان. العربي الجديد

نشرت مؤسسة «بيو» للأبحاث Pew Research تقريراً يحاول فهم البالغين الأميركيين الذين يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي إلى حد كبير من أجل الحصول على الأخبار، ومقارنة فهومه للأحداث الحالية والمعرفة السياسية لأولئك الذين يستخدمون مصادر أخرى مثل التلفزيون والإذاعة والمنشورات الإخبارية. ووجدت النتيجة الرئيسية التي وصل إليها التقرير أن مستهلكي أخبار وسائل التواصل الاجتماعي يميلون إلى متابعة الأخبار بشكل أقل دقة، ويتهتمون بهم الأمر إلى الحصول على معلومات أقل حول العديد من الموضوعات الرئيسية. ومن بين من استجوابهم مركز الأبحاث قال 84% من المائة فقط أنه كانوا يتابعون القصص الإخبارية الرئيسية لانتخابات الأميركي لعام 2020 (عن كتبه)، مقارنة بــ37% في المائة من مشاهدي تلفزيون الكابل، 33% في المائة من مستخدمي الصحافة المطبوعة. وكانت مجموعة وسائل التواصل الاجتماعي حول هذا الموضوع، أقرب إلى المجموعة المعتدلة على التلفزيون المحلي (11% في المائة).

وفي ما يتعلق بموضوع تفشي كورونا، قال حوالي ربع المستجوبين فقط من مستهلكي أخبار وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أساسى إنهم يتابعون أخبار الفيروس «عن كثب»، في ما يتعلق بهذه النتائج، شمل استجوابيون عن الاستطلاع 29 سؤالاً مختلفاً قائمًا على الحقائق حول مواضيع الأخبار من الأيام الأخيرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بمساءلة ترامب، وتفضي كورونا وغيرها، وأولئك الذين سجلوا أولى مسؤولي في هذه المواضيع هم المستهلكون الذين قالوا إنهم استخدموها وسائل التواصل الاجتماعي في قيام الأول للحصول على أخبارهم، لكن موقع «تيك توك» أشار إلى أن دراسة تطلب من المستخدمين الحديث عن كيفية قيامهم بشيء ما لن تكون مفيدة، مثل تلك التي تجمع بيانات صارمة حول ما يفعله المستهلكون بالفعل. بعبارة أخرى، الأشخاص الذين يعتقدون أنهم يحصلون على معظم أخبارهم من التلفزيون قد يكونون في الواقع يقضون وقتاً أقل من ذلك الذي يقضونه على وسائل التواصل الاجتماعي، أو العكس.



وأهتمت في بيان شبكة فيسبوك بارتفاع «سرقة أدبية وحملة تشويه» ضد الشركة، وأصدرت الشركة هذه التصريحات في بيان نشر على حسابها الرسمي على تطبيق «جيتنر توك» كمؤشر توتر جديد في النزاع الدائر بين أكبر اقتصادين في العالم. وهدَّد ترامب بمنع التطبيق الذي يحظى بشعبية كبيرة في الولايات المتحدة بسبب مخاوف متعلقة بالأمن القومي، في حين أعلن وزير الخارجية مايك بومبيو الأحد عن اعتزام بلاده فرض إجراءات قوية ضد «تيك توك».

وقالت شركة «بايت دنس» إنها تواجه صعوبات معقدة لا يمكن تخيلها» في العمل من أجل أن تصبح شركة عالمية،

مالكة «تيك توك» بين مفاوضات الشراء والانتقال

ذكرت صحيفة «دا صين» البريطانية أن شركة «بايت دنس» المالكة لتطبيق «تيك توك» ستنتقل مقرها إلى لندن من بكين، وذلك بموجب اتفاق وافق عليه وزراء بريطانيون. وقالت الصحيفة إنه متى ينتهي عمليات تملك توك في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، وأضافت أنها ستتضمن نقل كل البيانات الشخصية للمستخدمين الأميركيين لتطبيق توك توك، وبقاءها في الولايات المتحدة، ولم يتضح مقدار المبلغ الذي قد تدفعه مايكروسوفت مقابل «تيك توك».

ويعتبر توك توك، ومع تهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بسبب قضايا التجارة وهونغ كونغ والأمن الإلكتروني وانتشار فيروس كورونا المستجد، ظهر «تيك توك» كمؤشر توتر جديد في النزاع الدائر بين أكبر اقتصادين في العالم. وهدَّد ترامب بمنع التطبيق الذي يحظى بشعبية كبيرة في الولايات المتحدة بسبب مخاوف متعلقة بالأمن القومي، في حين أعلن وزير الخارجية مايك بومبيو الأحد عن اعتزام بلاده فرض إجراءات قوية ضد «تيك توك».

وقالت الشركة الأمريكية العملاقة في بيان: «بعد محادثة بين الرئيس التنفيذي لمايكروسوفت ساتيا ناديل라 والرئيس دونالد ترامب، فإن مايكروسوفت مستعدة لمواصلة المفاوضات لاستكشاف آفاق شراء تطبيق توك توك في الولايات المتحدة».

وستصبح مايكروسوفت، التي تملّك أيضًا شبكة «لينك إن» للتواصل الاجتماعي،

